والإجتماعية، الواقعية.[١٣] لذلك، عندما يقرأ ميللر كانط ـ أو مقاطع إشكالية لدى كانط ـ لايطفو على السطح سوى مبدأ اللاّحسم (*undecidability*) المعمّم: بين الحقيقة و الوهم، بين أنماط الخطاب الإحتمالية وتلك التنفيذية؛ بين القانون الأخلاقي كمسألة واجب منظوماتي مطلق والأخلاق كحقل لخيارات **طارئة** بشكل صرف ولحوادث لايمكن أن تُعرف إلاّ من خلال الأمثلة والمقولات السّردية (الأدبية). باختصار، "ليس من الممكن أبداً أن تتأكّد أنّ الواجب ليس سوى انشاء بالمعنى السلبي لفعل بلا أرضية تفرزه لغة ذاتية الإحالة، بمعنى أنّه، وبشكل أكثر دقّة، وهم تائه ومفهوم متأرجح، شبح أفرزته ضرورة لغوية حزينة."[١٤] بالنسبة لميللر، إنّ فعل **القراءة** هذا ذاته ـ بمنحاه النصّي والتفكيكي القويّ، الخالي من أية أوهام ذاتية ـ هو مايستحقّ لقب النقد "الأخلاقي" مقابل تلك المقاربات الأخرى (التاريخية الجديدة، الماركسية، النسوية، الخ) التي تلامس ببهجة تلك القضايا سعياً منها لتحقيق مشروعها الأيديولوجي المرسوم مسبقاً. وحيث أنّ هذه النماذج الأخيرة من القراءة "غامضة وتكهّنية" ـ مستندةً كما هو الحال على أولويات ومصالح تنتمي إلى العالم الحقيقي خارج نطاق ماهو معبّر عنه بوضوح في النصّ ـ فإنّ للتفكيكية الفضل الأوحد، حسب ميللر، بانخراطها المباشر في "الحالة الحقيقة لرجل أو امرأة يقرآن كتاباً، يعلّمان في صفّ، أو يكتبان مقالة نقدية."[١٥]

هذا لايعني بأن ميللر يرغب باقصاء أية إحالة إلى وقائع مافوق نصية، أو إلى ضغوطات الظرف، السياق التاريخي، افتراضات تبادل الأدوار بين الجنسين، الخ، والتي تفعل فعلها دون أدنى شكّ في أية قراءة وتفرض نفسها على انتباه أيّ منظّر بدرجات متفاوتة من التركيز. يقول ميللر: "لاشكّ بأنّ "الحالة" تتشظّى لتشمل "سياقات" تاريخية واقتصادية ومؤسسية وسياسية، ولكنها تبدأ و تنتهي عند رجل أو امرأة يجدان نفسيهما وجهاً لوجه أمام كلمات مكتوبة على صفحة ما."[١٦] إلى هذا الحدّ يجب على "أخلاقيات